



كلمة في البداية

إسرائيل واعتبار حقوق الإنسان بمثابة عامل «انتحار قومي»... «قانون المواطنة» نموذجا!

بقلم: أنطوان شلحت

في إطار سعيها المحموم وراء إعادة سنن قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية في إسرائيل والذي أدى حتى الآن إلى قيام اللجنة الوزارية لشؤون سنن القوانين بالمصادقة على مشروع قانون بهذا الشأن قدمته أحزاب المعارضة اليمينية بواسطة عضو الكنيست سيمحا ورتمان (من حزب «الصهيونية الدينية»). كررت وزيرة الداخلية الإسرائيلية آييلت شاكيد (من حزب «يميننا») القول بأنها لا تتجمل من التأكيد أن مشروع القانون ضروري من ناحية ديموغرافية. ويواصل مشروع القانون هذا ومشروع قانون آخر أعدته شاكيد تقليداً بدأه مشروع قانون جرى سنه في العام ٢٠٠٣ وكان بمثابة تعديل لقانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، ويقيد منح فلسطينيين متزوجين من مواطنين يحملون الجنسية الإسرائيلية المواطنة الإسرائيلية. ومنذ ذلك الوقت جرى تمديدته مرات عديدة على التوالي. غير أن محاولة تمديده في تموز الماضي منيت بالفشل بعد تصويت كافة أعضاء الكنيست من المعارضة ضد التعديل، على سبيل مناكفة الحكومة، وعبء امتناع أعضاء كنيست من القائمة العربية الموحدة عن التصويت. ومما جاء في تصريحات شاكيد خلال جلسة اللجنة الوزارية المذكورة: «إن الحديث يدور حول قانون يتم تمريره منذ ١٨ عاماً، وإن لم يتم تمريره الآن، سأسطر إلى إيجاد حل آخر. في الأعوام التي كان فيها القانون مطبقاً، تلقينا ١٠٠٠ طلب سنويا من أجل الحصول على المواطنة (في إطار لم شمل العائلات الفلسطينية) وحالياً، في غضون ثلاثة أشهر حصلنا على ١٥٠٠ طلب. إن القانون ضروري من ناحية ديمقراطية، ولا أجل من القول إنه ضروري أيضاً من ناحية ديموغرافية!»

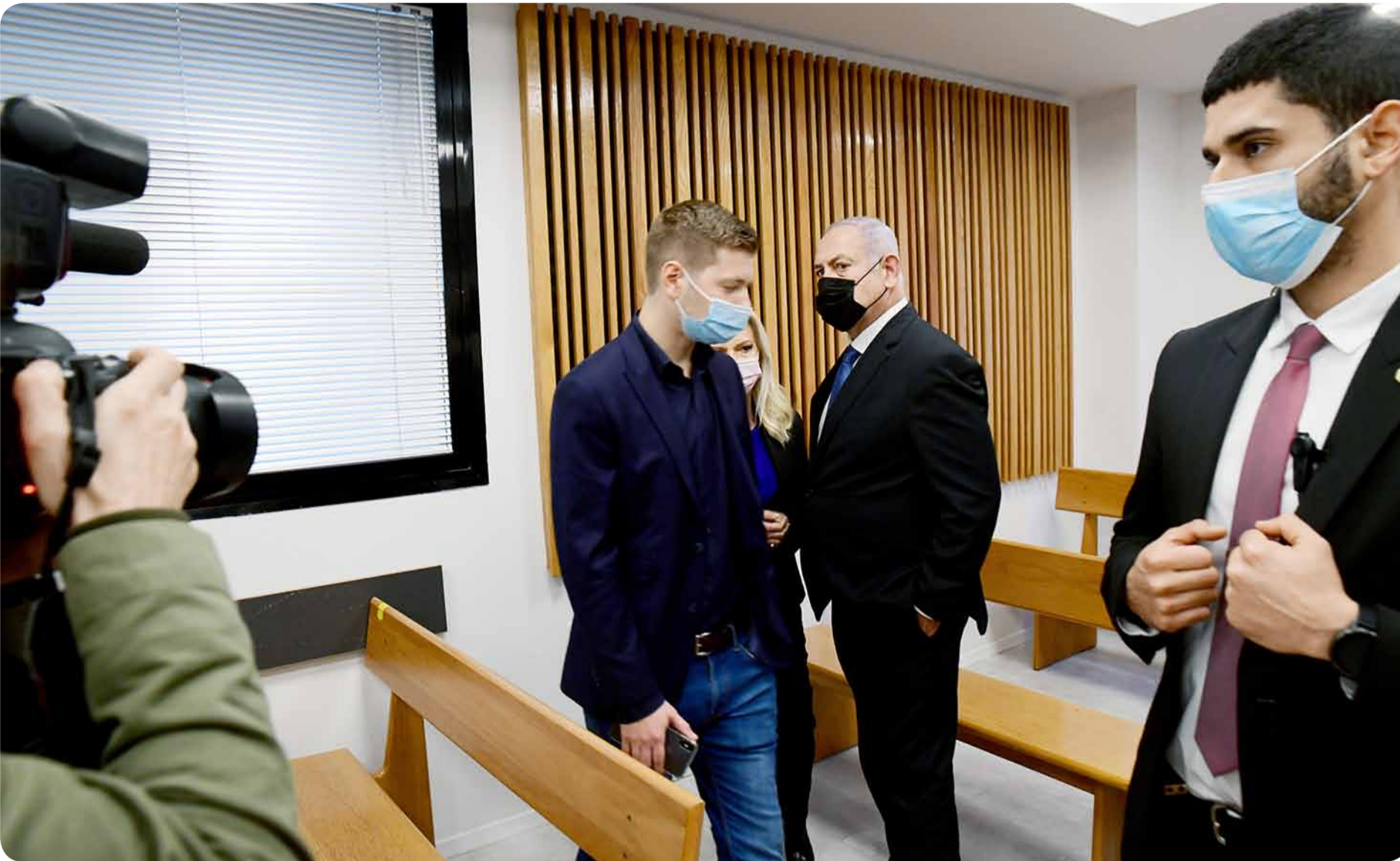
ومعروف أن هذا القانون، حتى بموجب ما يرد في «الأدبيات» الإسرائيلية، أقر في الكنيست العام ٢٠٠٣ إبان فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وقيل في حينه إن الهدف منه هو الحد من ظاهرة الزواج بين المواطنين العرب في إسرائيل وسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) وذلك بحجة أن هذه الزيجات (التي يترتب عليها منح المواطنة الإسرائيلية لفلسطينيين/ فلسطينيات تزوجوا/ تزوجت من مواطنات/ مواطنين عرب في إسرائيل) يجري استغلالها لتقديم العون والمساعدة إلى «عناصر إرهابية» فضلاً عن أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تآجيل مشكلة ديموغرافية فدوها «شاكل الأكثرية اليهودية». ووفقاً لنص بنوده، فإن هذا القانون يلغي منح مواطنة أو إقامة في إسرائيل لفلسطينيين من سكان الضفة والقطاع في نطاق جمع شمل العائلات. وقد أثار هذا القانون نقاشات حادة فيما يتعلق بدرجة التوازن بين متطلبات إسرائيل الأمنية وبين المواطنة بحقوق الفلسطينيين. ورفضت المحكمة الإسرائيلية العليا عدة طلبات استئناف ضد هذا القانون وفي إثر ذلك أقر الكنيست توسيع نطاقه بحيث أصبح يشمل مواطني سورية ولبنان والعراق وإيران، التي تعتبرها إسرائيل «دولا معادية».

في الواقع يعتبر هذا القانون، مثلما نوهنا كثيراً في الماضي، فريداً من نوعه، وغير معمول بمثله في أي مكان في العالم الذي لا توجد دولة فيه مجتمع عن منح جنسيتها إلى كل من يتزوج من مواطنيها. كما أنه يشكل علامة دالة أخرى على وضعيّة التمييز العنصري التي يبرز المواطنون العرب تحت وطانها والتي تفاقمت أكثر فأكثر في الأعوام الأخيرة.

حتى في نصوص «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) يمكن العثور على نبرة استعجاب للقانون، حيث يرد مثلاً نص فحواه ما يلي: «يمكن وصف سياسة المواطنة في إسرائيل على النحو الآتي: حجة، تمنح المواطنة لليهود بصورة أوتوماتيكية. ففي جميع الحالات التي يعبر فيها أي يهودي عن رغبته في العيش والاستقرار في إسرائيل، سيكون مكفولاً له الحق في الحصول على المواطنة الإسرائيلية فور قدومه إلى البلاد، من دون رهن ذلك بأي واجبات أو شروط. من جهة أخرى، فإن إمكانية من هو غير يهودي في الحصول على مثل هذه المواطنة مقيدة ومحدودة جداً. وتخضع بدرجة كبيرة إلى ما يراه وزير الداخلية. غير أن القيود والشروط الأكثر تشدداً وصرامة هي تلك التي تتعلق بالفلسطينيين، علماً أن ذلك يرجع بشكل أساس إلى «اعتبارات الأمن» وإلى الرغبة في «المحافظة على أغلبية يهودية في الدولة»، ومن هنا يتم منح الفلسطينيين لجزء كونهم كذلك من الحصول على المواطنة أو الجنسية الإسرائيلية، وحتى من إمكانية الإقامة الدائمة في إسرائيل.

وقد أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا، يوم ١١ كانون الثاني الحالي، أوامر إلى وزيرة الداخلية تقضي بأن تتوقف عن حرمان أزواج فلسطينيين من حق الإقامة في إسرائيل. وجاءت هذه الأوامر رداً على طلبات التماس تقدمت بها عدة منظمات حقوقية في إسرائيل ضد الوزيرة. وكتب القاضي في المحكمة العليا، دافن باراك إيزر، في قراره، الذي جاء بمثابة أمر قضائي مؤقت، إن القوانين الأساس للقانون الإداري لا تسمح بتطبيق نص لم يعد موجوداً، مؤكدة أن الوزيرة شاكيد تحاول تطبيق قانون انتهى العمل به في تموز الفائت، في إشارة إلى قانون المواطنة الذي انتهى مفعوله منذ ذلك الوقت. وأضافت القاضية أنه لا يمكن لأي مكتب حكومي أن يبني أفعاله على تشريع خربط لفسده، وأكدت أنه يجب التصرف بموجب القانون كما هو.

طبعاً لا يعني موقف هذه القاضية أن المحكمة العليا سوف تقف أيضاً ضد قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية. فهذه المحكمة، كما أشرنا سابقاً، رفضت طلبات استئناف ضد القانون المررة ثلث المرات، وفي إحداها، في العام ٢٠١٧، كتب القاضي أشير غرونيس، الذي تسلم في وقت لاحق من العام نفسه منصب رئيس المحكمة العليا خلفاً للقاضية دوريت بينيش، في معرض توسيع رفضه طلبات الاستئناف على تعديل قانون المواطنة. أن إسرائيل لا يمكنها أن تسمح بتطبيق الحقوق الدستورية المتعلقة بحياة العائلة كما هي بسبب «وضعها الخاص»، مشيراً إلى أن حقوق الإنسان يجب ألا تعني ما وصفه بأنه «انتحار قومي»، وإلى أن إبقاء التعديل المذكور من شأنه أن يتسبب بتدقيق آلاف الفلسطينيين إلى الدولة. وهو ما يمكن اعتباره بمثابة غطاء قانوني/ دستوري لا لقانون عنصري أرعن فحسب إنما أيضاً لما هو أشد وأدهى.



(إبأ)

سعي نتنياهو لصفقة ادعاء يداهم الحكومة الإسرائيلية وسط شروخ أولية فيها

يعرف أن حكومة واسعة، سيكون فيها وزنه السياسي أقل، وربما لن يعود إلى منصبه وزيراً للمالية.

حزب العمل برئاسة ميراف ميخائيلي له ٧ مقاعد، صحيح أنه جرى تغيير كلي لقيادة الحزب التي كانت في السنوات الأخيرة بضمها أسماء قديمة في الحزب، إلا أن أداء الحزب في هذه الحكومة يواصل ممارسات الحزب من قبل، وهو السكوت على سياسات اليمين الاستيطاني، مقابل البقاء في سدة الحكم، مع تحقيق بعض القضايا المدنية التي لا يعترض عليها اليمين الاستيطاني.

حزب ميرتس وله ٦ مقاعد بزعامة نيتسان هوروفيتس، حقق هدفاً وضعه في الانتخابات الأخيرة، وهو العودة إلى الحكومة بعد غياب دام ٢٠ عاماً، لكن هذا الحزب الذي ربما حقق بعض مطالبه المتعلقة بمثليي الجنس، لم يستطع مع باقي الكتلة العلمانية الدفع قدماً بكسر بعض قوانين الإكراه الديني. أما في الملف السياسي، فقد سجن ميرتس سقوطا كبيراً، بسكوته على سياسات اليمين الاستيطاني، ودعمه لقوانين عنصرية، أبرزها قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل.

وفي أي انتخابات مقبلة، فإن ميرتس سيعود إلى «دائرة الخطر»، بمعنى مسألة اجتياز نسبة الحسم للتمثيل البرلماني.

«القائمة العربية الموحدة»، كتلة «الصهيونية الدينية». عباس، هي الذراع البرلماني للحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي، تشهد في الأونة الأخيرة ضغوطاً جماهيرية، بسبب وجودها في الائتلاف الحاكم، خاصة على ضوء الهجمة السلطوية على اللبدات العربية في النقب، عدا الهجمة على أحياء القدس، وخاصة الشيخ جراح وسلوان، ويضاف لهذا تصويتها إلى جانب قوانين عسكرية وأمنية، آخرها تأييد قانون فرض الخدمة الإلزامية على الشبان المتدينين المتزمتين الحريديم، الذي سقط بتعادل الأصوات رغم دعم الموحدة له. وهي حتى الآن لم تعرض إنجازاً بحجم جدي، سوى بعض الميزانيات العارضية، التي كانت تتحقق من دون الجلوس في الائتلاف الحاكم. وهذه القائمة ستفقد وزقتها التي سعت لها، لتكون بيضة قيان، في حال تشكلت حكومة واسعة.

رغم هذه الهزات الحزبية، فإن الائتلاف الحاكم بدأ يشهد شروخاً، إذ أن قانون فرض التجنيد على شبان الحريديم سقط بتعادل الأصوات، وبموافقة هذا، يوجد جدل حول إعادة طرح قانون حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، وفي صلب الجدل، هو تأييد كتلة «يميننا» ووزيرة الداخلية، آييلت شاكيد، ومعها حزب «أمل جديد» لصيغة قانون طرحتها الكتلة الأشد تطرفاً في المعارضة، كتلة «الصهيونية الدينية».

وحسب تقرير نشر، في نهاية الأسبوع، في موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» على الإنترنت، «وايانت»، فإن أقطاب الائتلاف الحاكم شرعوا بالتداول في ما بينهم، بشأن سبل الحفاظ على الائتلاف، بشكل لا يتأثر من احتمال خروج نتنياهو من الحلبة السياسية. ومثل هذا الأمر سيتطلب صيغة عمل ترضي جميع الأطراف، كي لا تكون شروخ في بعض الكتل المشاركة.

ما زال وقت حتى خط النهاية!

لا أحد يستطيع التكهن منذ الآن حول كيف سينتهي مسار محاكمة بنيامين نتنياهو، فقد تتوقف المفاوضات وتستمر المحاكمة، التي كما يبدو ستحتاج ربما لعامين وثلاثة وأكثر حتى الوصول إلى خط النهاية بعد الاستئنافات؛ أو أنه بالفعل يتم التوصل إلى صفقة ادعاء، تقضي بخروج نتنياهو من الحلبة السياسية لسبع سنوات، ونظراً لجيله الآن، ٧٣ عاماً، فإن هذا يعني خروجا كلياً، إلا أنه في حال خروج نتنياهو من السياسة، فإن حزبه الليكود لن يبقى على حاله، لأنه حزب خاضع لسيطرة كلية ومطلقة لشخص نتنياهو منذ أكثر من ١٦ عاماً، ومع غياب الشخص القيادي البديل، صاحب الكاريزما الشعبية، وفي ظل المنافسات التي نشهدها منذ الآن، فمن شبه المؤكد أن الحزب سيعود إلى عهد التكتلات والمنكفات الداخلية.

الامر الآخر الذي سيفرزه خروج نتنياهو من السياسة، هو احتمال تراجع قوة الحزب الانتخابية في أوساط اليمين الاستيطاني المتشدد، وخاصة من التيار الديني الصهيوني، الذي يحظى منه الليكود بنحو ٣٠٪ من حجمه الانتخابي، وهذا ما يعادل ما بين ٣ إلى ٤ مقاعد برلمانية، لأن التأييد هو أكثر لنتنياهو الشخص، الذي تماشى مع هذا التيار الديني، رغم أنه علماني.

كل السيناريوهات ستبقى مفتوحة في حال خروج نتنياهو من السياسة، ولا يمكن حسنها منذ الآن، لأن الكثير من المعادلات القائمة اليوم ستغير كليا.

نتنياهو وتفكيك الحكومة

فور صدور الأنباء عن المفاوضات بين طاقم الدفاع عن نتنياهو والمستشار القانوني، والأحدث عن احتمال مغادرة نتنياهو لرئاسة الليكود والسياسة كليا، اتجهت الأنظار فوراً إلى الحكومة الحالية، وبدأ الحديث عن احتمال تفكك الحكومة في حال تولت رئاسة الليكود شخصية أخرى، من أجل تشكيل حكومة بديلة، تركز كلها على اليمين الاستيطاني، الذي تحتل أجزابه، سوية مع كتلتي الحريديم، ٧٢ مقعداً في الكنيست من أصل ١٢٠ مقعداً، إذ أن قسماً من هذه الكتل ترفض شخص نتنياهو، وليس حزب الليكود.

وتستند هذه التكهانات على الفرضية الأولى التي وضعت مع بدء عمل هذه الحكومة، وهو أنها قد تتفكك، في حال تغير رئيس الليكود، إلا أنه بعد مرور ٧ أشهر تقلبت العديد من المعادلات، ومعها الفرضيات، فما كان شبه يبديهي مع بدايات الحكومة بات اليوم معقداً قليلاً.

وأول المتغيرات أن الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي، وهي كلها كتل صغيرة، أكبرها حزب «يوجد مستقبل» الذي له ١٧ مقعداً، زات أنه على الرغم من عدم التجانس القائم في تركيبة الحكومة، إلا أن «التعاشي» في ما بينها فاق كل التوقعات، ما ألغى العديد من السيناريوهات التي تم طرحها، لتكون من أسباب تفكك الحكومة لاحقاً.

لكن إذا ما لصنا على الحكومة في الأشهر السبعة الأولى لها، نجد أن الأجندة الأقوى لهذه الحكومة، هي أجندة اليمين الاستيطاني، وخاصة من كتلتي «يميننا» التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، ومعه وزيرة الداخلية آييلت شاكيد، وكتلة «أمل جديد»، برئاسة وزير العدل جديعون ساعر، ومعها كتلة «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير المالية أفغدور ليرمان، وبدعم من كتلتي «يوجد مستقبل» و«زرق أبيض» برئاسة يائير لبيد وبيني غانتس. وتتماشى مع هذه السياسات سكوتاً أو تأييداً بالتصويت، كتل العمل وميرتس والقائمة العربية الموحدة.

ربما ما يثبت هذا، أنه في كل الفترة السابقة لم نشهد انتقادات من قيادات المستوطنين، وأطهرهم التمثيلية، لأداء الحكومة، التي رفعت ميزانيات المستوطنات، وفتحت الطريق أمام مشاريع لبناء آلاف البيوت الاستيطانية، وثبتت لهم بؤرة استيطانية جديدة، على جبل صبيح، جنوب نابلس.

وهذا لا يعني عدم وجود شروخ في الموافق، لكن الانطباع العام هو أن الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم ترى مصلحتها الآن تتطلب الحفاظ على الحكومة، وضمناً استمراريتها. لمعرفة كل واحد من هذه الأحزاب أنه في حال تم تفكيك الحكومة، وعادت رئاستها لحزب الليكود، فإن بعض الأحزاب ستجد نفسها خارج التشكيلة، فيما الأحزاب المشاركة لن تحظى بذات المكسيات السلطوية، التي هي من نصيبها في الحكومة الحالية، كما أن وزنها البرلماني في الائتلاف البديل سيكون أضعف مما هو عليه الآن.

فحزب «يوجد مستقبل» الذي تتناهى له الاستطلاعات بزيادة قوته بمقعد أو مقعدين، في حال جرت الانتخابات في هذه المرحلة، ليصل إلى ١٨ أو ١٩ مقعداً، من المفترض أن يتولى رئيسته، يائير لبيد، رئاسة الحكومة في شهر آب من العام المقبل ٢٠٢٣، وهذا ما لا يمكن أن يحظى به في حال تغيرت تركيبة الحكومة.

وحزب «زرق أبيض» برئاسة بيني غانتس له ٨ مقاعد، وأثبت غانتس أنه يستطيع التعاضد مع الليكود، وسيكون التعاضد لربما أفضل من دون نتنياهو، ورغم هذا فإن البيئة السياسية في الحكومة الحالية أفضل له.

حزب «يميننا» الذي له ٧ مقاعد، قيل إن ينشق عنه أحد النواب، فإن رئيسته نفتالي بينيت إن يحلم بالعودة إلى هذا المنصب الأول، في حال تغيرت تشكيلة الحكومة، خاصة وأنه يسجل سابقة لم تعرفها السياسة الإسرائيلية من قبل، وهي أن كتلة صغيرة بهذا الحجم، يتولى زعيمها رئاسة الحكومة مع مناصب رفيعة أخرى.

حزب «أمل جديد»، برئاسة المنشق عن حزب الليكود، جديعون ساعر، الذي له ٦ مقاعد، في حال خروج نتنياهو من الحلبة السياسية فإن الورقة التي يحملها ستسقط من يديه، ولذا فإنه في انتخابات مقبلة لا يشارك فيها نتنياهو، سيكون تحت احتمال عدم اجتياز نسبة الحسم، ويبقى السؤال ما إذا سيقدر العودة إلى الليكود مع ضمانات؛ والسؤال المقابل إذا أصلاً القائد الجديد لليكود سيكون معنياً به.

حزب «إسرائيل بيتنا» وله ٧ مقاعد، بزعامة أفغدور ليرمان، أشد المعارضين لشخص نتنياهو وليس لليكود، وأثبتت ممارسات ليرمان، على مدى ٢٣ عاماً منذ دخوله إلى الكنيست على رأس حزبه، أنه يفضل الحكومات الضعيفة، أو تلك التي يكون فيها حزبه بيضة القبان، وهو

المسار الائتلافي في إسرائيل محكوم بمصير نتنياهو.

كتب برهوم جرابيسي:

صدرت التقارير الإعلامية الإسرائيلية المتضاربة، بشأن المفاوضات بين طاقم الدفاع عن بنيامين نتنياهو، والنيابة العامة، سعياً للتوصل إلى صفقة ادعاء، مع احتمال خروج نتنياهو من الحلبة السياسية، في وقت بدأت فيه الحكومة تشهد شروخاً أولية، ومؤشرات لنقاط تصادم بين أطراف الائتلاف، كانت معروفة سلفاً، وبرغم الأحاديث عن فرضية خروج نتنياهو من الحلبة السياسية، واحتمال أن يؤدي هذا إلى تفكيك الائتلاف الحاكم، إلا أنه من السابق لأوانه الحديث عن تفكك حكومة كل أطرافها معنيون باستمرارها. لأن الخيار الآخر لن يكون منه سوى الحسابات على المستويين الحزبي والشخصي.

فحتى مطلع الأسبوع الجاري، استمر نشر التقارير الصحافية المتضاربة، بشأن المفاوضات بين طاقم الدفاع عن نتنياهو، والمستشار القانوني للحكومة، أفحاي مندلبليت، الذي سينتهي مهامه في اليوم الأخير من الشهر الجاري، التي شارفت على الانتهاء، إذ تقول تقارير إن نتنياهو معني بالتقدم في المفاوضات في الأيام المتبقية لمندلبليت، في حين تقول تقارير أخرى إن نقاط المفاوضات غاية في التعقيد، ومن غير الممكن إنهاؤها في غضون أيام قليلة.

كما تقول تقارير، ومنها تقرير صحيفة «هآرتس» في نهاية الأسبوع الماضي، إن مندلبليت سيرفع يديه عن القضية لعدة أسباب، منها أنه لا يريد الظهور كمن يسارع إلى إجراء بهذا الحجم، في أيام عمله الأخيرة، وأفضل له أن ينقل هذا الملف الساخن لخلفه في المنصب، سوية مع طاقم النيابة العامة في قضية نتنياهو، الذي لم يكن في صورة المفاوضات في بدايتها، ما خلق تحفظات جديدة لدى محامي النيابة، بحسب تلك التقارير. وقالت «هآرتس» إن مندلبليت أعرب لمقربين منه عن ندمه لقبوله إجراء مفاوضات في الأيام الأخيرة لمنصبه، وأيضاً تحييد طاقم النيابة الذي يحوص محاكمة نتنياهو، عن المفاوضات التي جرت مع طاقم الدفاع. وحسب الصحافي غادي فايس، فإن مندلبليت على قناعة بأنه في حال استمرت المحاكمة، فإن الحكم النهائي على نتنياهو سيشمل دخوله السجن، وهذا ما وضعه في حيرة من أمره، تجاه شخصية شعبية، تحظى بتأييد جماهيري واسع.

وحسب كل التقارير الصحافية، فإن نقطة الخلاف المركزية، هي ما تسمى في القانون الإسرائيلي بـ«وصمة العار»، التي في حال فرضها على الشخص في المحكمة، فإنه يكون منظورا عليه الدخول للمعتزك السياسي، أو تولي مسؤولية وظيفية هامة في مؤسسة الحكم، لمدة سبع سنوات، من يوم انتهاء قضاء عقوبته، مهما كانت مدتها. وفي حالات أخرى، تكون مدة «وصمة العار» أكبر، كما جرى في الماضي مع الزعيم السياسي لحزب شاس أرييه درعي، الذي بقي خارج السياسة لمدة ١٠ سنوات، بعد قضاء حوالي عامين في السجن.

ويريد المستشار القانوني أن تكون «وصمة العار» ضمن صفقة الادعاء في حال تم التوصل لها مع طاقم الدفاع، ما يعني خروجاً فورياً لنتنياهو من الحلبة السياسية لمدة سبع سنوات. وفي المقابل، فإن طاقم الدفاع يعرض تعهداً من نتنياهو بالخروج من الحلبة السياسية بقرار شخصي، وأنه في حال قرر العودة إلى السياسة، فإن مسألة «وصمة العار» تبت بها المحكمة، وهذا ما يرفضه مندلبليت بشدة.

وذلك، وحسب ما قالت سلسلة تقارير، فإن مندلبليت يتخوف من أنه بعد التوصل إلى اتفاق وتقره المحكمة، يمنع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ عفاً عاماً لنتنياهو، يشمل «وصمة العار» ليعود نتنياهو إلى السياسة. إلا أن صحيفة «هآرتس» ذكرت في تقريرها في نهاية الأسبوع الماضي، أن هرتسوغ الذي تولى منصبه قبل ٦ أشهر، في شهر تموز الماضي، ولمدة ٧ سنوات، قال لمقربين منه إنه طالما هو في منصبه لن يمنع نتنياهو عفاً عاماً.

وكما يظهر، فإن نتنياهو يريد الإسراع في إتمام الصفقة، وأحد التكهانات لدوافع نتنياهو هو احتمال التوصل في غضون أيام قليلة لاتفاق صفقة ادعاء، في قضية صاحب السيطرة على صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون موزس، في القضية التي عُرفت باسم «ملف ٢٠٠٠»، وبموجبها سيُعترف موزس بأنه عرض على نتنياهو وشو، ب قصد تغطية إيجابية عنه في صحيفة وموقع «يديعوت أحرونوت»، مقابل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم»، وبحسب خبراء، فإن مثل هذه الصفقة في حال إبرامها ستزيد من التبعيدات ضد نتنياهو في محاكمته بهذا الملف.



(وكالات)

٢٠٢١: توسع استيطاني غير مسبوق.

أصوات إسرائيلية: تدمير حل الدولتين يقود لخيار الدولة ثنائية القومية والأبارتهايد!

كتب نهاد أبو غوش:

مع استمرار تنفيذ البرامج الإسرائيلية الرامية إلى حسم الصراع مع الفلسطينيين بقرارات وتدابير أحادية تقود إلى تدمير حل الدولتين، وتقضي على أي فرصة واقعية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، لا تبدي المصادر الرسمية الإسرائيلية أي اهتمام بالمآلات التي يمكن أن تقضي إليها هذه السياسات، وتتجاهل الأسئلة التي يطرحها هذا الواقع المتشكل. لكن التحذيرات تتوالى من مصادر متعددة، وإلى جانب الأصوات الفلسطينية الدولية، فإن الأصوات الإسرائيلية لم تعد تقتصر على منظمات حقوق الإنسان والمجموعات اليسارية، بل تنطلق من مراكز أبحاث ومسؤولين سياسيين وأمنيين سابقين، وتطلق إشارات الخطر بأن إسرائيل ماضية في بناء نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد)، والذي يشكل بدوره خطراً على إسرائيل أكثر من خطر حل الدولتين الذي دمّرتة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

صدر أبرز التحذيرات مؤخراً عن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي أيزنكوت في المقابلة التي أجراها معه الصحافي بن كسبييت ونشرتها «معاريف» في ٢١/٢٢/٢٠٢١، حذر أيزنكوت من أن تدمير حل الدولتين يقود حتماً للدولة الثنائية القومية، والتي تمثل في رأيه نهاية للرؤية الصهيونية. وقال «ليس المطلوب أن تكون عبقريا كي تدرك معنى اختلاط ملايين الفلسطينيين بنا، إضافة للوضع المعقد حيال العرب في إسرائيل الذين اتخذنا تجاههم قرارات معينة قادت إلى الوضع الذي نعيشه الآن». ولا يبدو أن لدى أيزنكوت بديلاً جذرياً، فهو يقترح تقديم مبادرة ما، عملية مؤقتة لمدة ثلاث أو خمس سنوات، بالشراكة مع الفلسطينيين ومصر والأردن والولايات المتحدة، لتغيير الوضع القائم وتخفيف حدة العداء وتعزيز الثقة.

وجاء هذا التصريح في ضوء التجاهل التام من قبل رئيس الحكومة نفتالي بينيت للفلسطينيين وللقضية الفلسطينية، ورفضه المتكرر للقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

بدا بينيت في عدد من مواقفه المعلنة كمن ينفذ برنامج حزبه الصغير «يمينا»، لا كمن يقود ائتلافاً حكومياً من ثمانية أحزاب، وحسب تقرير لهيئة البث الإسرائيلية «مكان» نشر في ١٧/٢٢/٢٠٢١، رفض بينيت خلال اجتماع للجنة البرلمانية للخارجية والأمن إضفاء أهمية سياسية على لقاءات وزير الدفاع بيني غانتس مع الرئيس عباس، وقال بينيت رداً على استفسارات نواب من حزبه والعمل وميرتس خلال اللقاء: «إن مواقفنا واضحة من هذه القضية، أنا أعارض قيام دولة فلسطينية، ولن أقابل أبو مازن، ولن أتحدث مع شخص يلاحق جنود الجيش الإسرائيلي في المحاكم الدولية ويدفع الرواتب للإرهابيين، لكني لا أعارض التقدم في القضايا الاقتصادية».

وإذعى بينيت أن لا أحد، تقريبا، من زعماء العالم الذين يقابلهم يطرح معه القضية الفلسطينية، وقال «يبحثون معي قضايا الكورونا والسيار وقضايا أخرى، ولكن ليس القضية الفلسطينية التي تطرح أحياناً من أجل البروتوكول فقط».

وكان بينيت أعلن في شهر أيلول الماضي، رفضه قيام دولة فلسطينية، وقال خلال مقابلة مع مجلة «تايمز» إن «حكومة إسرائيل ترفض قيام هذه الدولة

وأي كيان يشبه الدولة»، وبرر ذلك بالخوف من استيلاء ما أسماها «عناصر إرهابية متطرفة» على هذه الدولة كما حدث في غزة.

عام الاستيطان!..

تبدو إسرائيل، بالتوازي مع هذه المواقف السياسية، كمن يسابق الزمن لفرض وقائع جديدة على الأرض، فقد شهد العام ٢٠٢١ توسعاً استيطانياً غير مسبوق تمثل بإقرار بناء أكثر من ١٧ ألف وحدة استيطانية جديدة، من بينها نحو ١٢ ألف وحدة في القدس أكبرها المخطط الضخم شمالي القدس على أراضي مطار قلنديا، ليصل عدد الوحدات الاستيطانية في هذه المنطقة وحدها إلى أكثر من عشرة آلاف وحدة، بحسب الخبير الفلسطيني خليل التفكجي. وترافقت مع هذه الحملة الاستيطانية عمليات هدم طالت عشرات المنازل في مدينة القدس ومئات المنزل والمنشآت في أنحاء متفرقة من الضفة بحسب تقارير لمؤسسة أريج الفلسطينية، ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشأ)، وتركزت عمليات هدم وملاحقة منشآت الفلسطينيين في مناطق (ج) وخاصة في محيط القدس وجنوب الخليل والأغوار الشمالية.

وبحسب مؤسسات فلسطينية ودولية، وصل عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ بما فيها القدس إلى نحو سبعمائة ألف مستوطن، حيث تتفاوت التقديرات بسبب بناء بعض المستوطنات الكبيرة مثل موديعين وراموت على جانبي الخط الأخضر، وهذا النمو الهائل في أعداد المستوطنين والوحدات الاستيطانية ترافق مع شق شبكات حديثة واسعة للطرق الرئيسية التي تخترق الضفة الغربية طولاً وعرضاً، فتربط المستوطنات ببعضها، وبالدخل، وشمل ذلك شق أنفاق وبناء جسور وإيجاد مسارات طرق بديلة تفصل المستوطنين عن الفلسطينيين، ويمكن لكل زائر أن يعاين هذه الطرق بالعين المجردة لدى توجهه من بيت لحم إلى الخليل، أو من رام الله إلى نابلس. كما جرى إقامة عدد من المناطق الصناعية في محيط المستوطنات وتحديداً في كتلة غوش عصيون، وتجمع أدوميم شرق القدس، والمناطق الصناعية المحيطة بمستوطنة أريئيل في منطقة سلفيت، وترتبت على إقامة هذه الوحدات الاستيطانية المستقلة وأشباه الغل، بعض هذه مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية فضلا عن هدم البيوت والمنشآت وحظر البناء الفلسطيني في المناطق القريبة، ولوحظ في الآونة الأخيرة بدء تنفيذ مخططات واسعة للبناء العمودي في المستوطنات خلافاً للشكل المألوف لأبنية المستوطنات القائم على الوحدات المستقلة وأشباه الغل، بعض هذه البنايات في مستوطنة بيت إيل المطلة على قلب مدينتي رام الله والبيرة، كما رصد تقرير الرميل باسل رزق الله في عدد «المشهد الإسرائيلي» بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢١.

«دولة المستوطنين» وعنفهم

اقترن هذا التوسع الاستيطاني، ووجود قوى استيطانية ويمينية متطرفة على رأس مؤسسات الحكم في إسرائيل، بمزيد من الممارسات العدوانية والعنف الذي يمارسه المستوطنون وتشكيلاتهم ضد الفلسطينيين، وتنامي تأثير المستوطنين على أجدات إسرائيل سواء تلك الخاصة بالتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة أو التي تخص المجتمع

الإسرائيلي بشكل عام، وكان عنف المستوطنين مدار حديث ونقاش معلن بين وزير الأمن الداخلي عوفر بارليف ومساعدة وزير الخارجية الأميركي فيكتوريا نولاند، حيث أقر بارليف بعنف المستوطنين هذا، لكنه جوبه بنقد عنيف من قبل بينيت وأقطاب اليمين والمستوطنين.

ظاهرة عنف المستوطنين ونفوذهم المتزايد، وبالتالي تحكمهم بخيارات إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثارت قلق أوساط عسكرية وأمنية نافذة تدرك أكثر من غيرها خطورة هذا المنحى. فمثلاً، وجّه ثلاثة جنرالات في الاحتياط هم نيتسان ألون وأفي مزרחي وغادي شمعي، سبق لهم تولي قيادة المنطقة الوسطى في الجيش والتي تشمل الإشراف على الضفة الغربية، رسالة لأعضاء الحكومة والكنيست والرأي العام، ونشروها في صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٢/٢٢/٢٠٢١، حذروا فيها من المخاطر الأمنية والقيمية والاجتماعية والسياسية على دولة إسرائيل، وقال هؤلاء الجنرالات وهم جزء من حركة «قادة من أجل أمن إسرائيل» التي تضم أكثر من ٣٠٠ ضابط كبير في الاحتياط، إن عنف المستوطنين الذي يكاد يخرج عن السيطرة، يهدد قدرات الجهات الأمنية ويستنزف طاقة الجيش الإسرائيلي في غير المهمات التي وجد من أجلها، ويضر بعلاقات إسرائيل الدولية، ويضعف قدرات السلطة الفلسطينية ويسحب البساط من تحت قدميها ويحول دون تمكنها من القيام بالتنسيق الأمني.

ويرى تسفي برئيل في «هآرتس» معلقاً على رسالة الجنرالات هذه أن المستوطنين باتوا يديرون دولة قائمة بذاتها وهم يقيمون علاقة كونفدرالية مع دولة إسرائيل، بحيث يحظون بالتمويل والحماية، كما أن في وسعهم إملاء عدد من القوانين على الدولة الكونفدرالية.

وترتفع أصوات المستوطنين وممثليهم وأدواتهم القانونية بالشكوى من أي سلوك فلسطيني يُشتم منه أنه يحاول ممارسة أي نوع من السيادة أو المسؤولية المدنية على الأراضي المحتلة المصنفة (ج) والتي تعادل مساحتها ٢٢٪ من مساحة الضفة. فقد نقلت صحيفة «يسرائيل هيووم» بتاريخ ١٨/٢٢/٢٠٢١ عن مصادر مقربة من لوبي «أرض إسرائيل» المعنية مختلفة، أنهم قدموا شكوى للجنة الخارجية والأمن عن مساع فلسطينية «لاحتلال، مناطق (ج) ومحاصرة المستوطنات، من خلال عمليات تسجيل الأراضي وبناء منشآت واعتقال بعض سكان هذه المناطق من الفلسطينيين، ونشاطات أخرى مدعومة من تركيا والاتحاد الأوروبي.

إحكام التبعية

ولا تقتصر سياسات إسرائيل تجاه الأراضي المحتلة على الإجراءات القمعية والاستيطانية، فثمة سياسات موازية تجري على الأرض وترمي إلى إحكام تبعية الأراضي الفلسطينية المحتلة لإسرائيل، وسد الأفاق أمام خيار الدولة الفلسطينية المستقلة. وسبق لنشرة «المشهد الإسرائيلي» أن تطرقت لهذا المحور من خلال مجموعة من المواد المرتبطة بمفهوم «تقليص الصراع»، وينعكس ذلك في الواقع العملي من خلال توسيع صلاحيات الإدارة المدنية التي نص اتفاق أوسلو على حلها في نهاية المرحلة الانتقالية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تعزيزاً لدور

هذه الإدارة، والتي بدأت قبل سنوات بتجاوز هيئات الارتباط الفلسطيني والتعامل المباشر مع المواطنين الفلسطينيين من خلال المجالس المحلية. وفي الأشهر الأخيرة طُوّر مكتب مسؤول الإدارة المدنية المعروف بـ«المنسق» تطبيقاً إلكترونياً يتيح لكل مواطن فلسطيني التعامل المباشر مع الإدارة والحصول على بطاقة مفعنة أو تصريح لأغراض العمل أو العلاج أو الزيارة، وتنتشر الدعايات الممولة للمنسق وهيئة الإدارة المدنية بكثافة على صفحات التواصل الاجتماعي لتعلن عن الخدمات المتنوعة التي تقدمها هذه الهيئة، بما في ذلك الإعلان عن خدمات تنمية وإغائية وإنسانية كإيصال مياه الشرب ونجدة مصابي حوادث الطرق.

ورصدت عدة جهات فلسطينية في الآونة الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق في أعداد التصاريح الممنوحة للفلسطينيين بما في ذلك لمن كانوا يعانون من منع أمسي، هذه الظاهرة خلقت فجوات في سوق العمل الفلسطينية المحلية وتحديداً في قطاعات العمالة الماهرة، وذلك ما دفع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية للحديث خلال اجتماع مجلس الوزراء الفلسطيني في طولكرم أواخر شهر كانون الأول الماضي عن نقص في العمالة المطلوبة، وهو ما رده المحللون الاقتصاديون إلى تسرب العمالة لسوق العمل الإسرائيلي في ضوء التسهيلات الأخيرة التي شملت توسعاً في منح التصاريح، وتسهيلاً تجاه تسلس العمال من الثغرات المفتوحة في الجدار.

اللافت أن الغلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية اتسع ليشمل قطاعات غير تقليدية من بينها قطاع التقنية الحديثة (الهايتك) حيث سبق لوزير الدفاع بيني غانتس أن أوصى بمنح ثلاثة آلاف تصريح لعمالين فلسطينيين في هذا القطاع، الذي قال عنه المنسق إنه قد يصبح المحرك الرئيس للاقتصاد الفلسطيني.

لا تشمل الإجراءات المذكورة أعلاه انتشار مئات الورش والمشاكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تشغل آلاف العمال الفلسطينيين لصالح المشاريع الإسرائيلية وتحديداً في قطاعات صناعة النسيج والورش الحرفية، والتي تعفي أصحاب العمل الإسرائيليين من تطبيق قانون العمل بما فيه الحد الأدنى للأجور وإجراءات السلامة.

تساهم مختلف المواقف السياسية والأمنية والاقتصادية تجاه الفلسطينيين في دحر الخيارات السياسية لإيجاد حل تفاوضي يقود إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، ويؤدي بدلا من ذلك إلى تكريس تبعية الفلسطينيين وتمهيش دور السلطة أو اختزاله في وظيفتين هما الأمن، وإراحة إسرائيل من عبء التعامل مع الشؤون الحياتية للسكان الفلسطينيين، وكل ذلك يقود بالحصلة إلى تدمير حل الدولتين وفتح الطريق أمام دولة واحدة لن تكون سوى دولة التمييز العنصري.

تحذيرات متكررة من الأبارتهايد

سبق لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) أن أصدر تقريراً في مطلع العام ٢٠٢١، جاء فيه أن النظام الذي تفرضه إسرائيل في كل المنطقة التي تسيطر عليها (داخل الخط الأخضر وفي القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة) هو نظام يقوم على تحقيق وإدامة تفوق جماعة واحدة هي اليهود على جماعة أخرى هي الفلسطينيين، وهذا النظام تجاوز السقف التعريفي

لوصفه كنظام أبارتهايد، وقد تكوّن بفعل تضافر مجموعة من العوامل التي تراكمت على مدى السنين، وشملت السياسات والتشريعات تجاه الأرض والجنسية وحرية الحركة والحقوق السياسية. لم يثر التقرير عند صدوره لا الهزأت ولا الارتدادات التي تنسجم مع مضمون الإدانة الخطير الذي يحمله، فهذه الاتهامات مألوفة للمسؤولين الإسرائيليين من قبل منظمات حقوق الإنسان والجماعات اليسارية المحلية والدولية، والتي غالباً ما يجري شيطنتها ووصفها بأنها تدور في فلك الالاسمية وتهدف إلى نزع الشرعية عن إسرائيل.

قبل «بتسيلم» وردت اتهامات الأبارتهايد في عدد من التقارير والتي لم تثر هي أيضاً الضجة التي تتناسب وخطورة التوصيف. فقد ورد ذلك في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، حيث أعلنت ربما خلف، وكيبة الأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولة هذه اللجنة الأمية، في آذار ٢٠١٧ أن إسرائيل التي يشجعها تجاهل المجتمع الدولي لانتهاكاتها، نجحت طوال العقود الماضية «في فرض نظام فصل عنصري عبر وسيلتين، هما تفتيت الشعب الفلسطيني سياسياً وجغرافياً لإضعاف قدرته على المقاومة وتغيير الواقع، وقمع جميع الفلسطينيين بقوانين وسياسات وممارسات شتى وذلك بهدف فرض سيطرة جماعة عرقية عليهم وإدامة هذه السيطرة».

لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكانت في بداية عهد تولي أنطونيو غوتيرتش لمنصبه في مطلع العام ٢٠١٧، لم تتبن تقرير هذه اللجنة ما دفع السيدة خلف للاستقالة بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان تقرير اللجنة.

منظمة «يش دين» أصدرت هي الأخرى تقريراً مشابهاً في مضمونه وذا طبيعة قانونية، وصفت فيه النظام القائم في الضفة الغربية والمبني على أساس وجود جماعتين قوميتين في نفس الحيز الجغرافي، تتمتع إحداهما بكامل حقوقها السياسية والمدنية، بينما تحرم منها الجماعة الأخرى، بأنه «جريمة فصل عنصري».

وسبق للرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر أن حذر من هذا المصير في وقت مبكر، حين نشر كتاباً عام ٢٠٠٦ بعنوان «فلسطين: سلام وليس فصلاً هو نزاع بين هويتين مسجوتتين بين النهر والبحر، والهوية المعرضة لخطر أكبر هي الهوية اليهودية، وإسرائيل هو نظام يقوم على تحقيق وإدامة تفوق جماعة واحدة هي اليهود على جماعة أخرى هي الفلسطينيين، وكل ذلك يقود بالحصلة إلى تدمير حل الدولتين وفتح الطريق أمام دولة واحدة لن تكون سوى دولة التمييز العنصري».

وإزاء هذا الواقع الذي يتشكل على مرأى الجميع، يحذر السفير الإسرائيلي السابق ميخائيل هراري قادة إسرائيل من الركون للوضع المريح الذي توجد فيه إسرائيل الآن، سواء بسبب تفكك ما أسماه الإطرار العربي للنزاع أو توقيع اتفاقيات أبراهام، ويقول في مقال بجريدة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٥/٢٢/٢٠٢١ إن كل ذلك لن يساهم في إلغاء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني ولا في تقليصه، فما يجري هو نزاع بين هويتين مسجوتتين بين النهر والبحر، والهوية المعرضة لخطر أكبر هي الهوية اليهودية، وإسرائيل لا تملك ترف التخلي عن حل الدولتين، لأن ذلك يقود حتماً إلى الانزلاق إلى دولة الفصل العنصري (الأبارتهايد)!

قانون تجنيد المتدينين المتزمطين اليهود.. مشكلة ائتلافية أم أزمة مجتمع؟



تظاهرة حردية ضد التجنيد.

الإعفاء من الخدمة للمتدينين، ستكون له آثار سلبية على قوة المحكمة العليا والسلطة القضائية، بعد أن استنزف الساحة الحكومية والكنيسة والتأجيل اللانهائي في تنفيذ أمر المحكمة بذريعة الانتخابات أو التركيبية الخاصة للائتلاف الحكومي.

يُعتبر يوفال أن المحكمة تعصي أن قراراتها نظرية، وأن امتحان تنفيذها يقع على عاتق الحكومة، وأن أي إخلال في هذه المعادلة سيقوض هيبة المحكمة العليا ودورها، معتبراً أن أفضل مثال على هذه الحالة هو « قضية تجنيد طلاب المدارس الدينية»، وهو ما يتكرر في كل مرة من جديد لغبر صالح تنفيذ القانون.

البدائل
دفعت الحالة المستعصية والآثار بعيدة المدى للبقاء على الوضع الراهن، إلى البحث عن بدائل تتجاوز الصيغ التي اعتمدت حتى الآن، وأبرز هذه المحاولات ما نشره يوفال بنزيانم في موقع الكنيست في العام ٢٠٢١ تحت عنوان «الطريق الثالث؛ كيف يمكن تغيير مسار التجنيد في ظل غياب القدرة على تغيير القانون»، داعياً إلى الاستفادة من مسارات التجنيد «المخففة» التي يملكها الجيش للمشاهير والحالات الخاصة وسحبها على المتدينين.

يستعرض الكاتب الأسباب التي قادت إلى بروز توجهات لدى دول غربية في الاستغناء عن الخدمة الإلزامية، سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية أو أمنية أو عملياتية عسكرية في الرغبة في بناء جيش «صغير وذكى» ويخلص إلى أن جزءاً منها فقط «ينطبق على حالة الجيش الإسرائيلي»، وأن بقاء الوضع على حاله ينذر بتفجر المزيد من الأزمات الداخلية وبالتالي يجدر التوجه إلى «طريق ثالث» يستوعب التناقضات الداخلية وأزمة اليهود المتدينين، ويأخذ بالاعتبار المتغيرات التي تطرأ على تركيبية وبنية المجتمع الإسرائيلي ومحيطه العربي.

وأن دراسة التوراة لا تقل أهميتها في مساهمتها الروحية والربانية في حماية إسرائيل- وهي المقولات التي عاد وشدد عليها حرفيا، وكان الدولة لا زالت في بداية عهدا، عضو الكنيست عن حزب ديغل هتوراة أوري مكليف في ٢٢/٧/١٨ حيث اعتبر «أن القانون يضعف تعليم التوراة، والذي يعد أهم من الخدمة في الجيش»- في حين نجد أن المؤسسة الرسمية التي تعبر عن توجهات الأغلبية غير الدينية، سعت إلى اجتراح صيغ مختلفة حاولت أن تقيد الإعفاء الممنوح للمتدينين وأن تضع معايير تلازمهم بالخدمة إلا أنها جميعها وصلت إلى طريق مسدود.

جاء التحول الأبرز في هذا السياق هذه المرة من خلال المحكمة العليا، وليس من داخل أروقة الكنيست واللجان الحكومية، بعد أن رفضت المحكمة العليا في العام ١٩٧٠ المتناسا قديم لها يلزم المتدينين بالخدمة في الجيش، حيث اعتبرت أن القضية ليست من اختصاصها، وهو ما عادت بعد عقد ونصف عقد (١٩٨٦) لتتقلب عليه، حيث قالت على الرغم من رفضها للالتماس إن الأمر قابل للنقاش، ليتبع ذلك القرار التاريخي الصادر عن المحكمة العليا في العام ١٩٩٨ والذي حدد أن «ليس من صلاحية وزير الدفاع أن يمنح عفوا شاملا لكل طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش».

في أعقاب قرار المحكمة العليا الذي قيد صلاحيات وزير الدفاع، تشكلت «لجنة طال» الشهيرة والتي ستتحول إلى المرجع الأبرز في التعاطي مع قضية خدمة أبناء المدارس الدينية في الجيش.

قدمت هذه اللجنة التي تشكلت في العام ١٩٩٩ وترأسها القاضي المتقاعد تسفي طال توصياتها بعد عام، وأوصت بضرورة صياغة قانون يعفي أبناء المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وهو القانون الذي صوت عليه الكنيست العام ٢٠٠٢، ويعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة ضمن قيود وشروط، ويلزم هؤلاء الطلاب بالاختيار بعد الانتهاء من التعليم الديني في سن ٢٢ بين استكمال تعليمهم أو الذهاب إلى سوق العمل والخدمة في الجيش لفترة مقلصة من سنة وأربعة شهور، والانتظام في الاحتياط أو الخدمة المدنية لمدة عام بدون أجر.

أثار «قانون طال» جدلا في أوساط الأحزاب الدينية والسياسية، إلى أن أقر في العام ٢٠٠٢ على شكل قانون طوارئ (أمر ساعة) لمدة خمس سنوات قابلة للتديد. رغم فشل القانون في تجنيد أعداد كبيرة من المتدينين للخدمة في الجيش، إلا أنه بقي الإطار الوحيد القانوني الذي حاول أن ينظم العلاقة بين المعسكرين، إلى أن أقرت المحكمة العليا مرة أخرى في العام ٢٠١٢ أن هذا القانون «لا يفي بمبدأ المساواة في تحمل العبء، ويتناقض مع قانون حرية وكرامة الإنسان» الذي يعد قانون أساس في الدولة.

دفع قرار العليا الحكومة إلى تشكيل لجنة للدفع قدما بمبدأ «المساواة» في تحمل العبء، والمقصود به عبء الخدمة في الجيش، والهدف منه إلغاء الإعفاء الشامل لأبناء المدارس الدينية من الخدمة في الجيش. قاطعت الأحزاب الدينية اللجنة التي ترأسها يوحنان بلسنر من حزب كديما، وهو ما دفع إلى حلها بعد شهر ونصف شهر من تشكيلها. لاتبعتها لجان أخرى وتواجه

تاريخيا لهذا القانون، أن «لا حق للنواب العرب في أن يقرروا باسم اليهود من يخدم في الجيش ومن لا يخدم، طالما أنهم لا يخدمون في الجيش»، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما هدد بأنهم «إذا ما رفعوا أيديهم لصالح القانون فسوف يتوجه إلى المحكمة العليا، ولن يذخر جهدا حتى يتم تجنيد العرب في الجيش».

بذات الروحية، وجه عضو الكنيست عن الليكود ياريف ليفين حديثه لزعيبي مباشرة مستهجنًا اهتمامها بقانون التجنيد (الذي يخص اليهود فقط) متسائلا إن كانت حقا تؤمن بالمساواة؛ ولماذا لا تصوت لصالح تجنيد العرب كذلك؟.

خلاف تاريخي ومعضلة عميقة
بعيدا عن النزعة التي تنحو إلى الاستخفاف بالصوت العربي ومدى شريعته عندما يتعلق الأمر بالقضايا (التي تخص اليهود) في الدولة، وحالة الضعف التي يعيهاها الائتلاف الحكومي وتكرار ظاهرة سقوط مشاريع القوانين التي يتقدم بها في الأسابيع الأخيرة، أعاد طرح قانون تجنيد اليهود الحريديم في الجيش الإسرائيلي إلى الواجهة، معضلة تاريخية عاشتها إسرائيل منذ قيامها، وكانت لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وقانونية تؤثر على مجمل الوضع الإسرائيلي ونسيجه الداخلي.

مع قيام دولة إسرائيل، برزت معضلة خدمة اليهود المتدينين في الجيش، والتي كانت أولى القضايا التي تحمل بعدها أيديولوجيا ودينية، حيث تصدى لها دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلي، عبر تسوية عقدها مع المتدينين تضمنت إعناهم من الخدمة في الجيش.

اعتبارات بن غوريون حلها الكاتب أنطوان شلحت في موقع مركز مدار في ٢٨ حزيران ٢٠١٨ في «ورقة تقدير موقف» تحت عنوان أزمة قانون تجنيد الشبان الحريديم؛ الاعتبارات الأيديولوجية والمصالح السياسية، حيث اعتبر أنها انطلقت من عددهم القليل الذي لم يكن يتجاوز الأربعمئة مطلوب للتجنيد وهو ما لا يستدعي خلق أزمة مجتمعية، بالإضافة إلى رغبة بن غوريون في تخفيف حدة التوتر الذي كان يمكن أن يتصاعد في الدولة الجديدة، وميله إلى كسب شرعية إسرائيل كمركز لليهودية الأرثوذكسية بعد تدمير المراكز اليهودية التقليدية في أعقاب الهولوكوست، وأخيرا اعتقاد بن غوريون بأن إسرائيل والمجتمع اليهودي سيتطوران في اتجاه تحييد الدين عن المجال العمومي ومن ثم اختفاء تأثيره.

لم تتحقق العوامل المذكورة في معظمها، وأخذ تزايد أعداد اليهود المتدينين يشكل عاملا ضاعضا على المجتمع والحالة السياسية، خاصة مع تنامي قوتهم داخل الكنيست، وازدياد حدة الاستقطاب بين المعسكرات السياسية والأيديولوجية المختلفة. وتشكلت خلال العقود الماضية لجان عدة، وقدمت أكثر من صيغة بهدف إعادة صياغة العلاقة بين المتدينين والجيش.

تتمسك أحزاب الحريديم بالمبدأ الديني بأن تعلم التوراة أهم من الخدمة في الجيش، وأن التفرغ للتوراة يمثل سببا كافيا لإعفاء المدارس الدينية «الييشيفوت» من الخدمة،

والبديهة في حياة إسرائيل- وهي المقولات التي عاد وشدد عليها حرفيا، وكان الدولة لا زالت في بداية عهدا، عضو الكنيست عن حزب ديغل هتوراة أوري مكليف في ٢٢/٧/١٨ حيث اعتبر «أن القانون يضعف تعليم التوراة، والذي يعد أهم من الخدمة في الجيش»- في حين نجد أن المؤسسة الرسمية التي تعبر عن توجهات الأغلبية غير الدينية، سعت إلى اجتراح صيغ مختلفة حاولت أن تقيد الإعفاء الممنوح للمتدينين وأن تضع معايير تلازمهم بالخدمة إلا أنها جميعها وصلت إلى طريق مسدود.

جاء التحول الأبرز في هذا السياق هذه المرة من خلال المحكمة العليا، وليس من داخل أروقة الكنيست واللجان الحكومية، بعد أن رفضت المحكمة العليا في العام ١٩٧٠ المتناسا قديم لها يلزم المتدينين بالخدمة في الجيش، حيث اعتبرت أن القضية ليست من اختصاصها، وهو ما عادت بعد عقد ونصف عقد (١٩٨٦) لتتقلب عليه، حيث قالت على الرغم من رفضها للالتماس إن الأمر قابل للنقاش، ليتبع ذلك القرار التاريخي الصادر عن المحكمة العليا في العام ١٩٩٨ والذي حدد أن «ليس من صلاحية وزير الدفاع أن يمنح عفوا شاملا لكل طلاب المدارس الدينية من الخدمة في الجيش».

في أعقاب قرار المحكمة العليا الذي قيد صلاحيات وزير الدفاع، تشكلت «لجنة طال» الشهيرة والتي ستتحول إلى المرجع الأبرز في التعاطي مع قضية خدمة أبناء المدارس الدينية في الجيش.

قدمت هذه اللجنة التي تشكلت في العام ١٩٩٩ وترأسها القاضي المتقاعد تسفي طال توصياتها بعد عام، وأوصت بضرورة صياغة قانون يعفي أبناء المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وهو القانون الذي صوت عليه الكنيست العام ٢٠٠٢، ويعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة ضمن قيود وشروط، ويلزم هؤلاء الطلاب بالاختيار بعد الانتهاء من التعليم الديني في سن ٢٢ بين استكمال تعليمهم أو الذهاب إلى سوق العمل والخدمة في الجيش لفترة مقلصة من سنة وأربعة شهور، والانتظام في الاحتياط أو الخدمة المدنية لمدة عام بدون أجر.

أثار «قانون طال» جدلا في أوساط الأحزاب الدينية والسياسية، إلى أن أقر في العام ٢٠٠٢ على شكل قانون طوارئ (أمر ساعة) لمدة خمس سنوات قابلة للتديد. رغم فشل القانون في تجنيد أعداد كبيرة من المتدينين للخدمة في الجيش، إلا أنه بقي الإطار الوحيد القانوني الذي حاول أن ينظم العلاقة بين المعسكرين، إلى أن أقرت المحكمة العليا مرة أخرى في العام ٢٠١٢ أن هذا القانون «لا يفي بمبدأ المساواة في تحمل العبء، ويتناقض مع قانون حرية وكرامة الإنسان» الذي يعد قانون أساس في الدولة.

دفع قرار العليا الحكومة إلى تشكيل لجنة للدفع قدما بمبدأ «المساواة» في تحمل العبء، والمقصود به عبء الخدمة في الجيش، والهدف منه إلغاء الإعفاء الشامل لأبناء المدارس الدينية من الخدمة في الجيش. قاطعت الأحزاب الدينية اللجنة التي ترأسها يوحنان بلسنر من حزب كديما، وهو ما دفع إلى حلها بعد شهر ونصف شهر من تشكيلها. لاتبعتها لجان أخرى وتواجه

كتب عصمت منصور:

فشل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي في تمرير قانون تجنيد المتدينين المتزمطين الحريديم بالقراءة الأولى، بعد تعادل الأصوات في الكنيست (٥٤ صوتا مع مقابل ٥٤ ضد) خلال الجلسة التي جرت في السابع عشر من شهر كانون الثاني الجاري، بسبب تصويت عضو الكنيست عن حزب ميرتس غيداء ريناوي- زعبي إلى جانب المعارضة ورفضها التصويت لصالح تمرير القانون. وعلى الرغم من أن تصويت النائبة زعبي ضد القانون الذي تقدم به وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس نياية عن الائتلاف الحكومي، كان مفاجئا ومن دون إعلان مسبق، إلا إنه جاء في ظل ظروف معقدة، ووسط فشل الائتلاف الحكومي في تمرير أكثر من قانون، وهو ما يعكس حالة من عدم الانضباط والترهل قد تؤثر على قدرة هذا الائتلاف على الاستمرار، خاصة إذا ما نجح رئيس المعارضة ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو في التوصل إلى صفقة مع النيابة تخرجه من الحياة السياسية، ما يفتح الباب واسعا أمام تشكيل حكومة يمينية موسعة بقيادة من يختهه الليكود لهذه المهمة بعد خروج نتنياهو، وكذلك في ظل حالة من الإحراج يعيشها النواب العرب من أعضاء القائمة العربية الموحدة، بسبب الهجمة التي تشنها الحكومة على سكان النقب البدو وحالة الغليان التي تراففها سواء في الشارع أو بين مكونات الائتلاف الحكومي المشأ أصلا.

أما مجمل هذه الظروف والمتغيرات، إلى جانب الفشل في تمرير القانون بسبب تصويت عضو كنيست عربية ضد، وتصويت قائمة عربية (القائمة الموحدة) إلى جانبه، إنكاز النقاش حول شرعية الصوت العربي في الكنيست عندما يتعلق الأمر بقضايا تخص (اليهود)، كما أنه أعاد إلى الصدارة مسألة مكانة المتدينين (الحريديم) وسماهم في خدمة الدولة من باب التجنيد الإيجاري وكل ما يرتبط عليه من مساهمة في عملية الإنتاج، والاندماج في المؤسسات العامة، واحترام قيم الدولة وفي مقدمتها مؤسسات القضاء وقراراته.

لم يكن التعبير الأبرز الذي طعن في شرعية الصوت العربي، في الاستخفاف بتصويت زعبي «المستقل» والذي ربط ما بين رفضها إعطاء صوتها لصالح القانون، وبين ما يحدث في النقب وداخل الائتلاف الحكومي حيث وصف تصويتها بأنه «ضد وزيرة الداخلية عن حزب يمينا أيملت شاكايد» التي تقود الحملة لسن قانون منع من شمل العائلات العربية، كما عنون موقع «كيباه» صفحتها الرئيسية في اليوم التالي للتصويت، وأيضا كما عبرت عنه زعبي في تغريدة لها على صفحتها على الفيسبوك، ريفت فيها بين تصويتها ضد القانون وما بين «سلوك الحكومة الوحشي تجاه بدو النقب وقانون المواطنة الذي يجرم مئات العائلات العربية من لم الشمل»، بل أيضا في ردة الفعل من قبل أوساط من حزبا في ميرتس اعتبرت أنها «أعطيت قوة» أكثر من «الزلم»، وفق ما نشره موقع «كيباه» في اليوم التالي ٢٠٢٢/٧/١٨.

على الجانب الآخر، اعتبر آرييه درعي، زعيم حزب شاس الحريدي، والذي يعتبر من أكثر المتضررين والمعارضين

الصفقة الجديدة لشراء غواصات من ألمانيا.. ربما تكون الأخيرة



صورة أرشيفية لغواصة ألمانية تصل إسرائيل.

حوالي ٨٣٪ من تكلفة الغواصات (أي أنها دفعت تكلفة غواصتين ونصف غواصة).^(١) لكن ألمانيا التي كان من المقرر أن تساهم بتمويل ٣٣٪ من تكلفة الغواصات الجديدة، سوف لن تمول الزيادة المفاجئة بالأسعار والتي تم فرضها فجأة في أعقاب انتقال الحكم فيها، وعليه، يمكن القول إن مساهمة ألمانيا في تمويل الغواصات الإسرائيلية الجديدة ستهبط إلى حوالي ٢٠٪ فقط.

هوامش

- راجع قصة الغواصة الإسرائيلية المفقودة من العام 1968 من خلال الرابط التالي: <https://bit.ly/3fPoWYl>
- يونتان ليس، إسرائيل واقتت على اتفاق لشراء ثلاث غواصات من ألمانيا، هارتس، 20 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: [https://www.haaretz.com/1.10549117-news/politics-premium-1.10549117](https://www.haaretz.com/1.10549117-news/politics-premium)
- هل تحتاج إسرائيل فعلا إلى تسع غواصات؟، معاريف، 21 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.maariv.com.il/news/military/Article-892779>
- أوري دوري، زيادة أسعار الغواصات هي فقط البداية، نقلة في العلاقات الإسرائيلية- الألمانية، جلوبس، 18 كانون الثاني 2022. أنظر الرابط التالي: <https://www.globes.com.il/news/article.aspx?tid=1001399040>
- ibid

خصوصا وأن الغواصات قد تلعب دورا هامشيا في مواجهة أعداء إسرائيل الفاعلين في المنطقة، مثل حزب الله، بحيث أن سلاح الجو والبر هما من الأسلحة التي يجب الاستثمار فيها إلى جانب الاستخباراتي.

وربما كان قرار الحكومة الإسرائيلية بشأن شراء هذه الغواصات له أسباب سياسية تتعلق بعلاقة إسرائيل مع ألمانيا والتي من المقرر أن تشهد تحولات نوعية بعد انتهاء ولاية المستشار الألمانية ميركل. في الشهر الأخير، فاز المستشار الألماني أولف شولتس، وهو اشتراكي-ديمقراطي متحالف مع التيارات الخضراء في ألمانيا، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى الاعتقاد بأن ميركل قد تكون المستشارة الأخيرة التي تناصر إسرائيل بشكل شبه أعمى، فمُكَّلا، صرحت وزيرة الخارجية آنالنا باربوك، عن حزب الخضر الألماني، بأن ألمانيا قد تمتنع عن تزويد أسلحة نوعية إلى المناطق التي تشهد وتوترات أمنية، الأمر الذي تم تفسيره على أنه إشارة إلى الغواصات الإسرائيلية. وعليه، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى الموافقة على صفقة الغواصات التي بدأتها ميركل حتى بعد مضاعفة ثمنها، وفي الوقت الذي تشهد فيه إسرائيل جدلا داخليا حول قضايا فساد مرتبطة بالغواصات التي اشترتها نتنياهو قبل حوالي العقد.^(٢)

في السابق، انطوت العلاقة ما بين إسرائيل والحكومة الألمانية في أعقاب الهولوكوست على تقديم مساعدات مالية وعسكرية ألمانية إلى إسرائيل. ومع أن إتمام الصفقة التي عقدت العام ١٩٧٩ تم تأجيله بحوالي ربع قرن، إلا أن الحكومة الألمانية مولت جزءا كبيرا من الغواصات الثلاث التي اشترتها إسرائيل. حسب التقديرات، مولت ألمانيا

البحرية الإسرائيلية تطوير أسطول الغواصات الجديدة من طراز T-Class، لكن الاحتجاجات داخل ألمانيا حالت دون إتمام هذه الصفقة بسرعة. وكان على إسرائيل أن تنتظر حتى العام ١٩٩٩ لتسلم الغواصات الجديدة والتي أطلق عليها اسم «أسطول الدولفين»، وعلى ما يبدو، فإن الحرب على العراق في العام ١٩٩١ كانت قد لعبت دورا في إتمام هذه الصفقة. فقد اتضح أن ألمانيا، وفي خضم الحرب، كانت قد باعت للعراق كميات ضخمة من الأسلحة وساهمت في تطوير منشآت عسكرية عراقية عدة. لقد لعبت هذه المساعدات الألمانية للعراق دورا ملموسا في تعجيل إتمام صفقة الغواصات مع إسرائيل، بعد أن عرضت إسرائيل نفسها في الإعلام الغربي على أنها في الطريق إلى فقدان تفوقها العسكري لصالح النظام العراقي، وعليه تم التسريع في بناء الغواصات الألمانية. ويعتبر «أسطول الدولفين» إضافة نوعية لسلاح البحر الإسرائيلي كونه يمثل خلاصة التكنولوجيا العالمية في صناعة الغواصات. وصل سعر كل غواصة إلى حوالي ٣٤٠ مليون دولار، وهي مؤهلة لحمل صواريخ بعيدة المدى، ومعدة للقيام بضربات ثانية- والضربة الثانية هي الضربة العسكرية الانتقامية التي قد تقوم بها أي دولة بعد تعرضها إلى هجوم نووي أو دمار شامل، بحيث أن الغواصة تعتبر القطعة العسكرية التي تقم في أعماق البحار، ويعيدا عن الشواطئ المدمرة وتكون قادرة على التصرف حتى في حال انقطاع الاتصال بينها وبين القيادة.

في بداية العام ٢٠٠٠، قررت إسرائيل توسيع أسطولها من الغواصات ليصل إلى ست غواصات تخدم بشكل مترام. وعليه، تم التحضير لبناء ثلاث غواصات جديدة من طراز «دولفين» أيضا من خلال صفقة أسلحة إسرائيلية-ألمانية. لكن الغواصات الجديدة كانت تحمل هذه المرة تكنولوجيا تلقائي بدون أن تحتاج الغواصة إلى الصعود إلى سطح المياه. بناء على هذه التكنولوجيا، تستطيع الغواصات الجديدة أن تظل فترات طويلة جدا في أعماق البحار، وبعيدا عن الرادارات. وصلت الغواصة الأولى من هذه الطراز إلى إسرائيل في العام ٢٠١٤، ووصلت الثانية في العام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن تصل الثالثة في العام ٢٠٢٣. وتصل تكلفة كل غواصة إلى حوالي ٤٠٠ مليون يورو. وقد ارتبطت هذه الغواصات الثلاث بقضية فساد ورشوات تورط فيها رجال أعمال وأشخاص آخرون مقربون جدا من رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو. تعرف هذه القضية في إسرائيل باسم «قضية الملف ٣٠٠٠»، والتي ما تزال تنتظر تشكيل لجنة رسمية للتحقيق بشأنها. وقد كان من المتوقع أن تصادق الحكومة الإسرائيلية الحالية برعاية بينيت- ليبد على إنشاء هذه اللجنة، إلا أن بينيت قرر في اللحظة الأخيرة تأجيل البيت

كتب وليد حباس:

وافقَّت الحكومة الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٢ وبشكل نهائي، على شراء ثلاث غواصات جديدة من ألمانيا على أن تدخل الخدمة خلال السنوات التسع القادمة. من المتوقع أن تستبدل الغواصات الجديدة ثلاث غواصات قديمة سيتم اعتبارها خارجة عن الخدمة في وقت لاحق. وبذلك تحاول إسرائيل أن تحافظ على نفوذها العسكري في عمق البحر عبر أسطول مكون باستمرار من ست غواصات يتم تحديثها تباعا. هذه المقالة تلقي الضوء على أسطول الغواصات الإسرائيلية وتتناول صفقة الشراء الجديدة في ظل انتهاء عهد المستشارة أنجيلا ميركل في ألمانيا وبداية التحول في العلاقات العسكرية ما بين إسرائيل وألمانيا.

وصلت إسرائيل في أعقاب حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر والتي أعقبت حرب العام ١٩٦٧، إلى قناة بوجوب تطوير سلاحها البحري باعتباره امتدادا استراتيجيا لقوتها العسكرية في المنطقة. من بين القرارات التي تم اتخاذها فيما بات يعرف بالموجة الثالثة لتحديث سلاح البحر الإسرائيلي والتي بدأت العام ١٩٧٣، قرار تطوير أسطول الغواصات الإسرائيلي بشكل ملموس. سابقا، حافظت إسرائيل على أسطول مصغر يشمل ثلاث غواصات فقط. في البداية، كان لدى إسرائيل غواصتان من طراز S تدعيان «التنين» و«راهاف». وفي العام ١٩٦٨، اشترت إسرائيل غواصة ثالثة أطلقت عليها اسم «أكارا»، وكانت قد خدمت سابقا ضمن سلاح البحر البريطاني قبل أن تشتريها إسرائيل وأضيفت عليها بعض التحسينات. بيد أن هذه الغواصة الأخيرة لم تصل إلى شواطئ إسرائيل، بل غرقت وهي في طريقها من بريطانيا وعثر على حطامها بعد أكثر من ثلاثين سنة.^(١) وعليه، ظل أسطول الغواصات الإسرائيلية يحتوي على غواصتين فقط. استبدلت إسرائيل في منتصف السبعينيات، الغواصتين القديمتين، بثلاث غواصات جديدة من طراز T-Class. أطلقت إسرائيل على أسطول غواصاتها الجديد اسم «أسطول الموجة»، وهذه الغواصات كانت تدعى «التنين»، «راهاف»، و«جال». ومع أن الغواصات الثلاث تم بناؤها في موانئ لصناعة الغواصات في بريطانيا من قبل شركة فالكيرز، إلا أن المشرف الفعلي على تخطيط وهندسة الغواصات كانت ألمانيا الغربية. وقد خدمت الغواصات الثلاث التابعة لأسطول الموجة ما بين ١٩٧٤ و١٩٩٩، وتعتبر هذه أطول فترة لخدمة الغواصات في إسرائيل بدون أن يتم استبدالها أو تحسينها بشكل ملموس. في هذه السنوات، قامت إسرائيل بتطوير أنواع مختلفة من الصواريخ والطوربيدات البحرية لدرجة أن الغواصات التي كانت تحملها باتت قديمة وغير قادرة على مجاراة التكنولوجيا الصاروخية لإسرائيل. على ما يبدو، فإن العلاقة ما بين إسرائيل وألمانيا فيما يخص تسليم إسرائيل كانت تلقى احتجاجا من قبل الشعب الألماني في حينه وهذا ما ساهم أيضا في عرقلة تطوير سلاح الغواصات



(عن هارتس)

برنامج «بيغاسوس»؛ ضحايا حول العالم.

برنامج التجسس «بيغاسوس» سيئ السمعة: ٤٥ ضحية حول العالم والتجسس يطال الإسرائيليين أيضاً!

كتب عبد القادر بدوي:

«بيغاسوس» بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، حيث أقدمت الشركة خلال الفترة الماضية على استقطاب وتوظيف «نخبة» من المؤسسة الأمنية والتعاقد معها حتى قبل أن تُنهي عملها في المؤسسة الأمنية (أريئيل بن أبراهام- رئيس الرقابة العسكرية في جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان»؛ شارون شالوم- رئيس طاقم وزارة الدفاع؛ التعاقد مع مكتب MFU للعلاقات العامة والمملوك من قبل عويد هركوفيتش نائب الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي سابقاً وغيرهم) في خطوة يعتبرها شلحت محاولة من الشركة للخروج من المأزق الذي وضعت فيه مع بدء ظهور ضحايا هذه المنظومة في التقارير المختلفة، والتي طالت دول عديدة حول العالم بما فيها دول «العالم الأول».^(١)

والصحافيين ورجال قانون وشخصيات سياسية حول العالم.^(٢) في وقت سابق، وتحديداً في تشرين الثاني المنصرم، أدرجت واشنطن شركة NSO Group المسؤولة عن تطوير تقنية «بيغاسوس» الهجومية على القائمة السوداء، إلى جانب شركة صناعة السايبر الإسرائيلية الأخرى «كانديرو» كونها «تعمل ضد المصالح الوطنية والأمن القومي الأميركي وحقوق الإنسان حول العالم»، وقد جاءت هذه الخطوة في أعقاب انتشار تقارير عالمية أكدت تعرض الآلاف من الناشطين الحقوقيين والإعلاميين والمعارضين والشخصيات السياسية حول العالم بمن فيهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لهجمات محتملة بواسطة برنامج «بيغاسوس» الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن القرار وضع الشركة المطورة للبرنامج (NSO Group) في مأزق حقيقي يتعلق بقدرتها على الاستمرار في تسويق برامجها التي تطورها باستمرار كبرنامج «بيغاسوس»، إلا أن التقارير الصادرة مؤخراً، والتي استعرضناها أعلاه، تؤكد على أن «بيغاسوس» أصبحت إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها أجهزة الاستخبارات المختلفة حول العالم لاختراق أهداف محددة، وتحديداً الأنظمة القمعية التي تربطها علاقات أمنية قوية مع إسرائيل، ويزداد ذلك في حاجة الأولى باستمرار إلى أدوات القمع والتجسس والمراقبة المختلفة لتستمر في إقصاء ومراقبة وتتبع المعارضين والنشطاء السياسيين. إن تسمية الشركة المنتجة لتقنية «بيغاسوس» الهجومية- NSO - هي الأحرف الأولى من أسماء الشركاء الإسرائيليين الثلاثة مؤسسي الشركة ومالكها الحاليين: نيف كرمي، شاليف خوليو وعمري لافي. وفي مادة منشورة في ملحق «المشهد الإسرائيلي» في أواخر تشرين الثاني المنصرم، أشار الزميل أنطوان شلحت إلى العلاقات الوثيقة التي تربط الشركة المنتجة لبرنامج

الإسرائيلية على ناشطين وقادة الاحتجاج وموظفين حكوميين إسرائيليين خلال الفترة الماضية. وفي الوقت نفسه، بعيداً عن السياق الإسرائيلي، نشرت صحيفة «هآرتس»، قائمة تتضمن ضحايا برنامج «بيغاسوس» تضمنت ٤٥٠ شخصية ومؤسسة حول العالم خلال الفترة الماضية؛ ويشير التقرير إلى أن «البرنامج سيء الصيت- بيغاسوس» قد أصبح برنامجاً معتمداً للتجسس والمراقبة لدى العديد من أجهزة استخبارات الدول حول العالم، مستنداً بذلك إلى تحقيق أعدته «مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية- أمنستي» - مجموعة متخصصة في فحص الهجمات الإلكترونية والسيبرانية في جامعة تورنتو، حيث أن من بين ضحايا البرنامج الـ ٤٥٠ شخصيات سياسية ونشطاء حقوقيين وصحافيين في الهند؛ المكسيك؛ فرنسا؛ هنغاريا؛ السعودية؛ وصحافيون في «نيويورك تايمز»، ومسؤولون أميركيون بارزون، بالإضافة إلى تجسس أجهزة الأمن الإسرائيلية على بعض الشخصيات والعامليين في بعض المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (كغشان حلايقة- مؤسسة الحق؛ أبي عابودي- مؤسسة بيسان؛ وصلاح حموري- مؤسسة الضمير، بالإضافة إلى ثلاث شخصيات لم يتم ذكرها بالاسم يعملون في المنظمات الفلسطينية مؤخراً على تصنيفها كمنظمات «رهابية»). كما جاء ضمن قائمة الضحايا خطيبة جمال خاشقجي التي تحمل الجنسية التركية (هاتيكا جينكيز). ووضاح خنفر، المدير العام السابق لقناة «الجزيرة» الفضائية، إلى جانب الصحافي الاستقصائي تامر المسحال العامل في قناة «الجزيرة» و٣٤ شخصية يعملون بين موظفين وإعلاميين ومدراء الأمن السعودية أو الإماراتية تقف خلف الاختراق. إلى جانب العديد من النشطاء والمعارضين

والأليات «القانونية المعروفة»- على حد تعبيره- التي تتيح للشرطة اللجوء لمثل هذه التقنيات؛ في مواضع محددة وواضحة مثل «قانون التنصت؛ قانون مغطيات وسائل الإعلام ومعايير اختراق أجهزة الحاسوب والأجهزة النقلة» والتي تشكل بمثابة مرجع قضائي، يطلب من الشرطة والأجهزة التنفيذية المختلفة الالتزام والتقيّد الصارم به قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن استخدام الشرطة لهذه الخاصية ليس منفصلاً، بشكل أو بآخر، عن التحولات التي طرأت على عمل وحدة «التصنّت/ التجسس» التابعة للشرطة خلال فترة روني الشيخ، الذي عُين قائداً لجهاز الشرطة قادماً من «الشاباك» جهاز المخابرات العامة الإسرائيلي، حيث تمكن الأخير من إحضار العديد من «المختصين» العاملين في وحدة التجسس التابعة للجيش والمعروفة باسم «وحدة ٨٢٠٠»^(٣) تشير مُجمَل التقارير الإسرائيلية، التي سلّطت الضوء على هذه القضية خلال الفترة الماضية، إلى أن الشرطة تتعمّد «عدم انتظار الإذن القضائي أو التشريعي» الذي يُشكّل بمثابة «سلطة كابتة» لمثل هذه الخطوة، كما أشارت إلى أن رئيسة المحكمة العليا، إستر حيوت، اعتبرت أن «كل عملية فتيتش للحاسوب أو الهاتف المحمول، تتضمن تعدياً صارخاً على خصوصية الشخص المستهدف، وأن هذه العملية تتطلب التحلي بأقصى قدر من العناية والاهتمام».^(٤) أما المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت، فأكد أن الشرطة الإسرائيلية قد استخدمت بالفعل برنامج «بيغاسوس» لتعقب هواتف المواطنين الإسرائيليين، إلا أن هذا الاستخدام قد تم وفقاً للقانون، في المقابل، غلت أصوات إسرائيلية عديدة طالبت بعدم الاكتفاء بتحقيق مندلبليت، وتشكيل لجنة تحقيق حكومية برئاسة قاض متقاعد للتحقيق في حيثيات تجسس الشرطة

سبق أن تناولت العديد من المساهمات في ملحق «المشهد الإسرائيلي» تقنية «بيغاسوس»- برنامج التجسس التي طوره شركة صناعة السايبر الإسرائيلية الهجومية NSO Group - لا سيما في الفترة الأخيرة التي برز فيها اسم الشركة والبرنامج في الصحف والتقارير والتحقيقات، حول استخدام هذه التقنية من قبل إسرائيل، والعديد من الأنظمة القمعية والاستبدادية حول العالم (بعد أن صدرتها الشركة لها) لملاحقة النشطاء الحقوقيين والسياسيين والمعارضين حول العالم، بمن في ذلك دبلوماسيون وشخصيات رفيعة. هنا، سنحاول الوقوف على أبرز ما تضمنته التقارير، التي صدرت مؤخراً، وبشكل متتابع، في الصحف الإسرائيلية، وتحديداً في صحيفة «هآرتس»، وملحق «كلكاليسست» الاقتصادي، وتطرقت إلى استخدام الشرطة الإسرائيلية لهذه التقنية في الفترة الأخيرة للتجسس على المواطنين الإسرائيليين، وقائمة تضم «ضحايا» هذه التقنية حول العالم.

خلال الأسبوع المنصرم، وتحديداً في ١٨،٠١،٢٠٢٢، عادت قضية برنامج «بيغاسوس»- سيء السمعة- لتتصدر، مجدداً، عناوين الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية، لكن هذه المرة من زاوية مختلفة؛ إذ تضمنت التقارير أن الشرطة الإسرائيلية قامت باستخدام هذه التقنية للتجسس على المواطنين الإسرائيليين وشخصيات برزت في الاحتجاجات الإسرائيلية الأخيرة، حيث كشف تقرير أعدته تومير جانون في الملحق الاقتصادي «كلكاليسست» عن أن الشرطة الإسرائيلية استخدمت برنامج التجسس الإسرائيلي الشهير «بيغاسوس» للتجسس على بعض النشطاء الاجتماعيين في إسرائيل وملاحقتهم وتتبعهم دون وجود أي أمر قضائي يسمح بذلك، وبشكل مخالف أيضاً للوسائل

(هوامش)

1. تومر جانون، «كشف: هكذا يعمل برنامج بيغاسوس: نظرة من الداخل»، كلكاليسست، <https://bit.ly/3qRjWZx>, 20.01.2022.
2. تومر جانون، «استخدام تقنية NSO: هكذا انتهب الشرطة الإسرائيلية من الرقابة»، كلكاليسست، <https://bit.ly/3KzXqRp>, 18.01.2022.
3. للمزيد حول قائمة ضحايا برنامج «بيغاسوس»، انظري: Omer Benjakob, "The NSO File: A Complete (Updating) List of Individuals Targeted with Pegasus Spyware," HAARETZ, 20.01.2022, <https://bit.ly/3U6y5V1>.
4. للاستزادة حول هذا الموضوع، انظري: أنطوان شلحت، NSO والعلاقات الوثيقة مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، المشهد الإسرائيلي، 22.11.2021، مدار، <https://bit.ly/3fQo3Pq>.

تابعونا على الفيسبوك
facebook
<http://tiny.cc/ywgg4>
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
<http://tiny.cc/ncndop>

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205
البريد الإلكتروني لـ مدار:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
<http://www.madarcenter.org>

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية